أ.د.عبدالحسين العنبكي *: التضخم في العراق .. وشماعة سعر الصرف

كانت كتاباتي قبل تغيير سعر الصرف وحتى صدور كتابي الأخير عن سعر الصرف المغالى فيه في 2018 مبنية على رؤيا علمية ومنطقية مبرهنة في كثير من تجارب العالم، اما الان فانا اكتب بعد تغيير سعر الصرف لأجيب على التساؤلات وبعض ردود الأفعال والاثار التي ظهرت جراء التطبيق في السنة الأخيرة 2021 لأبين ان التضخم في العراق مشخص منذ امد طويل على انه ذو أسباب هيكلية موروثة مستدامة وأخرى نقدية غير مستدامة تمر وتزول وثالثة مرتبطة بالتضخم العالمي وللوقوف على أوجه المشكلة يمكن تناول الاتي :

أولا: مصادر التضخم في العراق:

- ارتفاع كلف الإنتاج في الكثير من السلع المنتجة محليا جراء غياب شبه كلي للبنى التحتية وتزايد الكلف غير المرئية (المخفية) المتأتية من الفساد والابتزاز والاضطرار لدفع الرشا والاتاوات الكثيرة والمتسلسلة مع تسلسل حلقات الإنتاج وطول الدورة الورقية لتحصيل الاجازات والتراخيص والتأخيرات في إيصال المكائن والآلات والمواد الأولية وغيرها.
- ارتفاع كلف سلاسل التوريد بالنسبة للسلع المستوردة، فضلا عن التسلل السريع لاي تضخم عالمي لكثرة الاعتماد على الاستيرادات.
- عدم وجود منافسة حقيقية وهنالك تدخلات حكومية في جهاز الأسعار اما ان تخلق احتكارات او احتكارات قلة تعطي الفرصة المواتية للحصول على أرباح احتكارية تنعكس في ارتفاع الأسعار.
- لا توجد علاقة قوية ومستدامة للتضخم بتخفيض قيمة الدينار العراقي امام الدولار الا بحدود بسيطة في بداية التخفيض وقد تكيف الاقتصاد لوضعها وحصلت له الكثير من الاثار الإيجابية تذكر لاحقا.
- اما التضخم الراهن فهو (مستورد) متاتي من ارتفاع مهول في اسعار المواد الغذائية في البورصات العالمية حيث ارتفع سعر طن الحنطة على سبيل المثال من 200 دولار الى 600 دولار.

- هنالك صدمة عرض حصلت جراء كورونا والتغيرات المناخية التي ادخلت الاقتصاد العالمي في تضخم ركودي Stagflation والخروج من عنق الزجاجة هذا ليس امرا يسيرا، ونحن في العراق نعاني من تضخم ركودي منذ امد طويل قبل كورونا لان هنالك تناقض بين سياساتنا المالية التي هي توسعية والنقدية التي كانت لفترة طويلة انكماشية فكان أحدهما يقضم مكاسب الاخرى فيتزامن التضخم مع الانكماش.

ثانيا: تغيير سعر الصرف ضرورة حتمية:

نعم كل تخفيض لقيمة عملة بلد ما سيحمل معه حتما ضغوط تضخمية الا انها محمودة وحيث ان الاقتصاد العراقي ريعي بامتياز وكل شيء مستورد، وقد فشلت أساليب الحماية للمنتج المحلي لتعزيز قدرته التنافسية نتيجة عدم احكام الإدارة الكمركية الناجم عن وجود باحة شمالية (إقليم كردستان) الذي لا يلتزم بالقوانين الاتحادية وبما ان قانون التعرفة الكمركية اتحادي وهو جزء من منظومة السياسات الاقتصادية الكلية التي هي بالضرورة مهام اتحادية دستوريا وعرفا في كل دول العالم الا في العراق وعليه لا يمكن السيطرة على الاستيرادات لا من حيث الكم لان هنالك العديد من المنافذ الحدودية غير الرسمية في الإقليم تدخل منها بضائع مهربة، ولا من حيث سعر التعرفة الكمركية لان إدارة المنافذ الحدودية الرسمية غير ملتزمة بفرض التعرفة الاتحادية، والعامل الاخر لعدم احكام الإدارة الضريبية هو الفساد المستشري فيها والإبقاء بل منع تطبيق الأنظمة المؤتمتة من قبل الموظفين الحكوميين المغتنين على الفساد واذا ما طبقت هذه الأنظمة سوف تحد كثيرا من مكاسبهم ورشاهم وقدرتهم على الابتزاز، عليه فان افضل وسيلة لتقليص الاستيراد واحلاله بالمنتج المحلي هو الوصول الى سعر صرف مكافئ يحقق تكافؤ او تعادل القوى الشرائية (PPP Purchasing Power Parity) للدولار داخل البلد وخارجه وهذا يعني سعر صرف حقيقي متاتي من قوى السوق اي ان يكون معوماً ، ولان التعويم قد يؤدي الى انخفاض كبير في قيمة الدينار فلابد من التدرج اي اعتماد اسلوب التعويم المدار وهذا ما حصل في 2021 حيث تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 23%، وقد تعالت الأصوات من المنتفعين من رخص الدولار سواء كانوا من أصحاب المصارف الذين يغزون منجم الذهب (مزاد العملة) كل صباح لجني الأرباح السهلة او من ذوي رؤوس الأموال التي تستحوذ على الدولارات الرخيصة في العراق لتهربها الى الدول التي يكون فيها الدولار غالي او من الذين يستثمرون دولاراتهم خارج العراق وتنمي اصولهم خارج العراق وما العراق عندهم الا جزيرة منعزلة ومتخلفة يأخذون دولاراتها الرخيصة لاستثمارها في بلدان اكثر امنا ويسرا وبعيدا عن المسائلة.

لقد مضى القرار بعد ان كنت أطالب به منذ 15 سنة وكان ممكن ان يكون لو طبق في فترات الرخاء بتكلفة اقل وبأثار سلبية اجتماعيا اقل وبأثار إيجابية اقتصاديا اكبر، الا ان ذلك لم يحصل الا في فترة الشحة المالية الخانقة في 2020 عندما وجدت الحكومة نفسها غير قادرة على دفع رواتب موظفيها البالغة بحدود 47 ترليون دينار وكان من الممكن ان ينعكس ذلك في اثار كارثية تمتد الى الشارع بأعمال غير محسوبة العواقب لولا تغيير سعر الصرف الذي وفر للموازنة بحدود 23 ترليون دينار، فالقرار كان لأجل دفع الضرر الأكبر بالضرر الاصغر من وجهة نظر السياسيين، اما من وجهة نظري فهو يبقى قرار إصلاحي وتبقى له الكثير من الاثار الإصلاحية وان تأخر تطبيقه وان يأتي متأخرا خيرا من ان لا يأتي ابدا ولا يفرط به المنتفعين، والتراجع عن هذا القرار الإصلاحي سوف يحدث ارباك كبير في السياسات الاقتصادية ويمثل نكوص وعودة عن الإصلاح لصالح دعم الاستيرادات وقمع المنتج المحلي والإبقاء على البلد كالرجل المريض المشلول نوزع لشعبه المرتبات التي تتناقص سنويا كلما تعاظم عدد الموظفين والمتقاعدين ليأكل ويشرب كل ما مستورد، اما دعم القرار والتكيف معه وهو الخيار الوحيد امامنا ولا مناص منه فسوف يجعلنا نمر بفترة نقاهة لتظهر الاثار الإيجابية بقوة وبسرعة اكبر وتتراجع الاثار السلبية العرضية بقوة وبسرعة اكبر.

ثالثا: تساؤلات غير المختصين:

لقد امعن الناس في القول ان التضخم مصدره تغيير سعر الصرف، القاصي والداني ، المتعلم والجاهل، علق التضخم على شماعة سعر الصرف، دون ان يلتفت الى ان تزامنه مع موجات من الضغوط التضخمية التي اجتاحت العالم نتيجة حقن تريليونات الدولارات في الاقتصاد العالمي لإخراجه من الانكماش المصاحب لجائحة كورونا، كما انه اجراء جاء متأخرا وفي ظروف عسر وليس في ظروف يسر ليتزامن مع الكثير من الاحداث العالمية، وما تبعها من صراع قوى افضى للحرب الأوكرانية فتضاعفت أسعار البورصات لمختلف السلع والخدمات عدة اضعاف في السنة الأخيرة وبالأخص المواد الغذائية وبعض مواد البناء، فاصبح التضخم المستورد هو الأساس في تغذية الضغوط التضخمية بعد ان كاد اثر تغيير سعر الصرف ان يمتص من خلال مزيد من التشغيل والانتعاش وتحريك عجلة الاقتصاد.
كما يذهب الكثير الى القول ، لماذا لا نبني مصانع ومزارع وخدمات أولا ثم بعد ذلك نغير سعر الصرف لنحمي المنتج المحلي ؟، او يختصرها البعض قائلا ،اين هو المنتج المحلي كي نحميه؟، وهنا علينا ان نركز في جدلية ايهما يحفز الاخر، كما يتساءل البعض من غير المختصين، أي هل نبني قاعدة إنتاجية أولا ثم نخفض قيمة الدينار ام العكس؟، ونحن

بدورنا نسأل من يبني القاعدة الإنتاجية؟، فاذا بنتها الحكومة ستكون مالكة لها، وعندها تصبح تلك القاعدة الإنتاجية حكومية وهي افشل قاعدة انتاجية لان الحكومات منتج فاشل في معظم دول العالم لم ولن تصبح منافسة حتى بعد قرون ولدينا قاعدة إنتاجية حكومية فاشلة بامتياز وغير قادرة حتى على دفع رواتب العاملين فيها، بل تتحمل اعبائها الموازنة العامة للدولة، واذا بنينا قاعدة انتاجية من قبل القطاع الخاص وهو الأرجح وهو قطاع غير منافس ويحتاج الى حماية من السلع المستوردة ولازال يعيش على عكازات الدعم المختلفة كما هو حاصل الان وستبقى في طور الحضانة لعقود مالم نصلح هيكل الدعم ، عليه فان اعتماد جهاز اسعار غير مشوه (بما فيه تشوه سعر الصرف) واعطاء تسهيلات ادارية خالية من الفساد والابتزاز هو من يوجد قاعدة انتاجية مبنية على معايير اقتصادية صحيحة ولكي لا يكون جهاز الأسعار مشوه، وبما ان سعر الصرف هو أيضا سعر فلابد من تقليص الدعم الموجود له لحين اختفاء ذلك الدعم تدريجيا مع الزمن حتى يكون سعر صرف حقيقي ، عليه فان الحكومات عليها ان ترسم السياسات فقط والمنتج هو القطاع الخاص والقطاع الخاص ليس لدينا سلطان عليه الا بمقدار ما نخلق له فرص مربحة كي يعمل والفرص المربحة هو من يجدها ويشعر بها ويلج اليها بشكل طوعي تلقائي بحساباته الاقتصادية البحتة (ربح وخسارة) وليس لأجل عين احد، ولذلك لابد من ايجاد بيئة تشريعية ومؤسسية شفافة وواضحة وخالية من الفساد والابتزاز والتعقيدات الادارية التي نجملها بمصطلح (بيئة الاعمال) كي يتشجع القطاع الخاص ويعمل ولذلك لا بد من ان يكون الاجراء التحفيزي بدعم قدرته التنافسية من خلال تغيير سعر الصرف اولا كي يقتنع بوضع رأسماله في اقتصاد يمكن ان يستعيده بأقصر مدة ويربح وهذا من حقه الطبيعي.

كما يلومنا بعض المنتجين بان تغير سعر الصرف قد اضرهم ولم ينفعهم؟ كيف ذلك فهذا خلاف المنطق الاقتصادي، محتجين ان صناعتهم او انتاجهم النهائي (المحلي) معظم بل كل مدخلاته Inputs مستوردة، فازدادت كلف انتاجه وقلت قدرته التنافسية، وأقول هنا، ان الجدوى في الاقتصاد تتحقق من خلال منتج محلي تكون فيه قيم مضافة كبيرة واذا كانت كل مدخلاتك مستوردة فان المحتوى الأجنبي في سلعتك كبير جدا وهذا يعني ان البلد ليس له ميزة نسبية في انتاجها ويعني أيضا انها صناعة مرتبطة ومتشابكة مع الخارج وليس مع انشطتنا الاقتصادية المحلية فعندما تَنشَط صناعة ما لابد ان تُنشِط الصناعات المتكاملة معها في الخارج ولا تُنشِط انشِطتَنا المحلية خاصة اذا طالبتم بسعر صرف تمييزي كما سمعت من اكثر من صاحب مصنع ان نعتمد سعر صرف اخر أي (دولار رخيص) كما السابق لمدخلاتكم المستوردة لتكون رخيصة وسعر صرف بسعر (الدولار الغالي الجديد) لمنتجاتكم النهائية كي تكون السلع المستوردة المشابهة لسلعكم النهائية غالية ، أي ان كل رجل اعمال يريد ان

نفصل الاقتصاد العراقي على مقاسه وخدمة لربحه أي ان نحميه باتجاهين (مدخله رخيص ومنتجه غالي) وليخسأ الاخرون، وهذا غير ممكن بالمطلق، لان مسطرة تغير سعر الصرف هي مسطرة واحدة لتتيح الفرص المتساوية لإنتاجك النهائي كي ينافس الأجنبي ولمنتجي المواد الأولية او السلع نصف المصنعة المشابهة للتي انت تستوردها لكي يتنافسوا مع المدخلات المستوردة التي كنت تستوردها لمعملك، وبهذه الطريقة يمكن ان يتحول انتاجك النهائي من سلعة ذات محتوى اجنبي بالكامل الى سلعة بدأت يحل فيها المدخل المحلي رويدا رويدا محل الأجنبي وتزداد القيم المضافة فيها رويدا رويدا حتى تصل بعد فترة الى سلعة اغلب مدخلاتها محلية وبذلك تكون صناعتك سببا في تحفيز انتاج وصناعة او نشاط المدخلات المحلية فيكون بذلك ارتباط صناعتك بالاقتصاد المحلي وليس بالاقتصاد الأجنبي وتستكمل حلقة سلاسل القيم المضافة مع حلقاتها في داخل الاقتصاد اكثر مما هي مع الخارج فيصبح اقتصادنا اكثر استقلالا واقل تبعية مع الوقت فيتضاعف الأثر ويتسارع النمو ويزداد التشغيل في صناعتك والصناعات المزودة لك بالمواد الأولية والمدخلات الأخرى وتزداد الدخول الموزعة للمشتغلين ويكون هنالك تكيف حقيقي للاقتصاد مع تغير سعر الصرف فتحصل التنمية الواسعة، فيقابل التضخم الحاصل من تغيير سعر الصرف زيادة حقيقية في الدخول فيتأكل التضخم رويدا رويدا وتتحسن القوة الشرائية للناس لان دخلهم الحقيقي أي ما يحصلون عليه بدخلهم النقدي من سلع وخدمات سوف يزداد فيكون تغير سعر الصرف قد اعطى مراده، وتكون مسطرة التغيير الواحدة قد حققت العدالة بين جميع المنتجين، اما رجل الاعمال الذي لا تستطيع صناعته ان تنافس وتستمر بعد عبور الاقتصاد فترة تكيف فعليه ان يراجع حسابته لأنه يكون قد اخطأ حساباته الاقتصادية يوم انشأ مصنعه وربما يكون قد توهم بقرارات حكومية غير صحيحة وانتقائية ووقتية سرعان ما زالت فزالت معها جدوى مشروعك، وهذا يعني ان صناعتك غير ذات جدوى وان استمرارها سوف يكون مكلف ويحتاج الى عكازات مستدامة لكي تستدام وان البلد ليس لديه ميزة نسبية في انتاجها.

حتى بعض الاقتصاديين العراقيين للأسف يفكرون بالاقتصاد الجزئي وليس الكلي، يفكرون برواتبهم الشخصية التي تأكلت بنسبة تغيير سعر الصرف او ربما اقل، وهنا اود القول نحن أيضا نعيش على الرواتب وحتما تراجعت القوة الشرائية لدخولنا كما انتم، ولكن هذا اخف الضرر مقارنة فيما لو توقفت الحكومة عن دفع رواتب الموظفين، فقد وفر تغيير سعر الصرف بحدود 23 ترليون دينار في موازنة 2021 في ظرف وضع مالي حرج جدا، وهذه مسألة طبيعية فالإصلاح كما الدواء المر علينا تحمل اثاره الوقتية لتفادي اثاره الاستراتيجية بعيدة الأمد، ففي مصر مثلا تراجع المستوى المعاشي 40 ٪ جراء تعويم الدولار وكان على الحكومة ان تحمي الشرائح الهشة لأنها فترة ولابد ان تمر فالاقتصادي لا يفكر بالمستهلك فقط وانما

بالمنتج أيضا فسعر الصرف المغالى فيه لعملة بلد ما يعد بمثابة دعم صافي للسلع المستوردة وقمع صافي للمنتج المحلي ، يعني بمثابة تعرفة كمركية سالبة اي نحمي المستورد ونقمع المحلي ،تخفيض قيمة الدينار امام الدولار23% وفرت حماية للمنتج المحلي بنفس النسبة ويفترض ان يتكيف الاقتصاد ويتشجع المنتج ويتوسع الانتاج والتشغيل ونمتص البطالة وتوزع دخول لعناصر الانتاج فتكون الزيادة في الدخول مواجهة للتضخم الذي حصل فتدور العجلة الاقتصادية وتصبح لدينا قاعدة إنتاجية متينة ، اما ان نبقى نؤجل العلاج هذا لأنه دواء مر فيه اثار جانبية فأننا نحكم على المريض بالموت ، نعم تكيف الاقتصاد المصري مثلا وتوسع الانتاج بعد المرور بالفترة الصعبة ودخلت له استثمارات اكثر من ١٢٠ مليار دولار في فترة سنة ونصف وانخفض لديهم الاستيراد وصار النقد الاجنبي يحقن في دورة الدخل المحلية ، اما اذا كنتم تريدوننا ان نبقى فقط نصدر النفط وتأتي الدولارات وتخرج فورا لاستيراد كل شيء فلا ينصلح الاقتصاد وسوف لن ينصلح وضع الفقير مطلقا ،انا اتكلم هنا اقتصاد وليس عواطف فاذا تريدون كلام العواطف والتباكي على الفقراء ليلا ونهارا كما يفعل بعض الساسة فهذا مكانه ليس هنا ، انا هنا مختص ومؤتمن على الراي العلمي الصحيح، نحن لم ننسى الفقراء فقد خصصنا في موازنة 2021 مبلغ 3 ترليون دينار من فرق سعر الصرف الى شبكة الحماية الاجتماعية لدعم الشرائح الهشة والفقيرة ولكن الصراع السياسي هو من شطبها في مجلس النواب شطبها نعم ، وقد سمعت همس بعض النواب يقولون لن تمر هذه التخصيصات لان هذه الوزارة ستنتفخ ماليا وهي تابعة لحزب ما (ولا ادري أي حزب أصلا) فسوف ينتفخ الحزب بالتبعية وتنتفخ لجنته الاقتصادية وينتفخ انتخابيا فشطبوها دون ان يرف لهم جفن على فقراء العراق الذين عادوا يتباكون عليهم ويتاجرون بهم بعد الانتخابات .

رابعا: اتهام من اقر تغيير سعر الصرف بالخيانة والعمالة:

تعج مواقع التواصل بهذه التهم حتى من قبل مثقفين، وقد طرحت عليهم سؤال من جنس الاتهام، قائلا: وفقا لهذا الكلام يعني ان الاقتصاديين الايرانيين متآمرين على ايران لانهم خفضوا التومان مقابل الدولار مرارا وتكرارا، وكذلك الاقتصاديين الاتراك متآمرين على تركيا لانهم خفضوا الليرة الى ادنى حد مقابل الدولار من اجل دعم انتاجهم الوطني، وكذلك الاقتصاديين الصينين متآمرين على الصين لانهم في 2020 فقط خفضوا الايوان 24 ٪ مقابل الدولار ، اما مصر ام الدنيا فان اقتصاديها مجرمين وقتلة لانهم عوموا الجنيه مقابل الدولار

مرة واحدة ؟، فاذا كان جوابك نعم كل هؤلاء متآمرين فلنتآمر حالنا حال الناس وحشر مع الناس عيد، واذا كان جوابك لا فلماذا يحل لهم ما لا يحل لنا؟ فبهت الذي اتهم.
صمت هنينة واردف قائلا: ايران محاصرة، قلت ولكن تركيا غير محاصرة، قال تركيا تخفض الليرة كي تزيد صادراتها ونحن بلد ليس لديه ما يصدره، قلت نعم، ولكن كل اقتصاد يمر بمرحلة نمو معينة يخدمها اجراء تخفيض عملتها، فاذا كانت تركيا منتجة ومصدرة وتريد ان تبقى صادراتها منافسة فهذا جيد لها ، ولكن بلد مثل العراق ليس لديه صادرات ولكن لديه استيرادات كبيرة لكل احتياجاته ويخدمه اجراء تخفيض قيمة عملته ليس في زيادة صادراته لأنها غير موجودة ولكن يخدمه في تخفيض استيراداته واحلالها بالمنتج المحلي رويدا رويدا، وهناك مرحلة صعبة يجب ان نعبرها كما عبرها الشعب المصري قبلنا وصار يجني ثمارها ووصل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٨٪ وهو اعلى مستوى يصله منذ عقود بفضل تعويم الجنيه ولكي نبدأ نحذو حذوها علينا ان نبدأ اولا بعدم جعل النقد الأجنبي رخيص، لان ذلك ادى الى استيراد كل شيء، بل السفر المفرط لأتفه المبررات والسياحة الخارجية بدل الداخلية والعلاج في الخارج بدل الداخل والدراسة في الخارج في اسوء الجامعات التي تبيع الشهادات بالدولار لان أصحاب الدولارات الرخيصة افشل من ان يدرسوا في الداخل، فالدولار مثل اي سلعة يهرب من المكان الرخيص ليجد نفسه في المكان الغالي وبما انه رخيص لدينا وغالي عند جيراننا والعالم فقد كان يدخل اقتصادنا ويخرج مسرعا فيتسرب الطلب المحلي للسلع الاجنبية وتصبح السلع المحلية غير منافسة فتخرج من السوق وتتعطل القاعدة الانتاجية لدينا ويبقى شبابنا دون عمل.
لم يتوقف عن الإفتاء رجما في الغيب قائلا: لم يحصل أي تقدم ولا أي صناعة محلية جراء تغيير سعر الصرف؟ فقلت وكيف حكمت بذلك، الامر يحتاج الى قاعدة بيانات تحتوي كم كبير من المؤشرات فهل لديك بيانات عن كم اجازة معمل منحت خلال السنة مقارنة بالسنوات السابقة وكم معمل كان يعمل 50 ٪ من طاقته المتاحة مثلا فاصبح الان70 ٪ ، هذا يعني تشغيل وانتاج للإحلال المحلي محل الاجنبي انت لا تدركه لأنه غير متعلق بك بشكل مباشر، اما نحن اهل الاختصاص ندركه.
ثم اصر قائلا: وهل في العراق انتاج وطني حتى تدعمه برفع سعر الدولار كل ما موجود عدد من الصناعات البائسة التي لا ترتقي الى 10% من جودة الانتاج المستورد فسيكون التنافس غير شريف وعلى حساب كاهل المواطن البائس الفقير؟، قلت يا أستاذ ان المنطق الاقتصادي هو ذاته ينطبق على البلدان بمستوياتها التنموية المختلفة فالبلد المتطور خفض قيمة عملته تجعل صادراته منافسة اكثر ويزداد الطلب عليها فيتحرك الاقتصاد اما البلد الذي لا يملك قاعدة انتاجية رصينة مثلنا فان خفض قيمة عملته تجعل الاستيرادات مرتفعة الكلفة فيتحفز

الانتاج المحلي ليحل محل المستورد أي يتشجع المنتجين المحليين او المستثمرين الاجانب لدخول اسواق هذا البلد لان الطلب سيكون مشجع على ما ينتج محليا فتحصل التنمية وتبنى قاعدة انتاجية ، بخلاف ذلك يعني الاستسلام لمنطق (ما عدنا انتاج محلي) ونبقى طول عمرنا نستورد كل شيء ولا ننتج أي شيء وبالتبعية فان اولادنا لا يجدون فرص عمل لا حاضرا ولا مستقبلا.

اخيرا اود التنويه الى ان المتضرر الأكبر من تخفيض قيمة الدينار هو صاحب الدخل المحدد بقوانين ولوائح إدارية غير مرنة كما هو حال بالنسبة لرواتب موظفي الدولة، وبما ان من اهم الاختلالات الإدارية والاقتصادية في حقبة العقدين الأخيرين هو تحول العراق الى دولة موظفين، وبما انه لا احد يستطيع التخلي عن موظف فائض في مرافق الدولة كافة مهما كانت انتاجيته متدنية ، فان العلاج الأنجع للخروج من هذه الكارثة هو ان نجعل رواتب الموظفين تتأكل من خلال تخفيض قيمة الدينار، فتتحول الوظيفة العامة الى طاردة فيما تصبح الوظائف في القطاع الخاص الى جاذبة، ذلك ان القطاع الخاص يستطيع ان ينقل أعباء اثر التضخم وتآكل دخله بدرجة او بأخرى من خلال تحميلها على أسعار السلع او الخدمات التي ينتجها فيحمي نفسه من تراجع قوته الشرائية بدرجات متفاوتة بين نشاط وقطاع واخر، الا موظف الدولة فليس له القدرة على نقل اعبائه الا السيئين منهم الذين يمكن ان يعوضوها بمزيد من الابتزاز والفساد، واذا ما استطعنا وضع اليات وقيود صارمة لردع الفساد فسيكون القطاع الحكومي اقل جاذبية حتما، وتتوجه المزيد من الكفاءات نحو القطاع الخاص فترفده بطاقات كانت محتكرة ومحتجزة لدى الحكومة دون انتاج مما يساهم حتما في تحسين نوعية الإنتاج في القطاع الخاص وتدنية كلفته وتعزيز تنافسيته وجعل الفرص المربحة فيه اكبر.

(*) المستشار الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 4 حزيران / يونيو 2022

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين